

محمد ملياني\*

## 1. علوم اللسان العربي وعلاقتها باللغة

يدعو الكلام عن علوم اللسان بالضرورة إلى الكلام عن اللغة والعلاقة التي تربطها بهذه العلوم؛ لأن النحو والصرف علمان نشأا في أحضان اللغة وارتبطا بها ارتباطاً وثيقاً، وفي ضوء هذا الفهم نطرح سؤالاً هاماً هو ما هي العلاقة بين النحو والصرف واللغة؟ وللإجابة عن هذا السؤال، كان لزاماً علينا أن نقف على الفرق بين ثلاث مصطلحات ذات علاقة متينة وهي: اللغة والنحو والصرف؛ أما اللغة فتعني اسم جنس للكلام المنطوق أو المكتوب، وأما النحو فيعني العلم الذي يقييد ذلك الكلام بقوانين وأحكام خاصة، وأما الصرف فهو العلم الذي يعني ببنية الكلمة في ذاتها من حيث تركيبها وهيئتها.

في ضوء ما تقدم نلاحظ أن علمي النحو والصرف يعتمدان على اللغة، فليس ثمة نحو وصرف بلا لغة، كما يستحيل أن تقوم لغة بدون نحو وصرف، ونظراً لهذه العلاقة المتينة بين اللغة والنحو والصرف، يتبعنا علينا أن نقف على علاقة اللغة بالنحو من جهة ثم علاقة اللغة بالصرف من جهة أخرى.

\* أستاذ محاضر بكلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، الجزائر.

## أ. علاقة النحو باللغة

لقد تطور المجتمع العربي، واتسعت رقعته، ورافق ذلك اتساع في الثقافة، وارتقاء في التفكير بسبب التفتح على الثقافات الأخرى، فكان لابد أن ينتقل هذا العقل إلى طور التفكير والابتكار، فكما نشأت حركات التأليف في مجالات أخرى كالطب والهندسة والفقه وأصول الفقه واللغة، فمن الطبيعي أن يتبناه انتشار اللحن علماء اللغة إلى الاعتناء بالدراسات النحوية، ولا غرابة أن يطالعنا سيبويه (ت 180هـ) بكتاب متكامل في النحو العربي.

ومن هنا شعر علماء اللغة بأهمية النحو في الدراسات اللغوية، واعتبروه مقاييس أساساً للتفريق بين المعاني المتداخلة في مختلف التراكيب اللغوية، وبخاصة حينما يتعلق الأمر بالقرآن الكريم، فإن اختلاف الحركات الإعرابية التي تتعثرُ أواخر الكلمات يتربّط عليها اختلاف في الدلالات، وإذا كان النحو هو العلم الذي يحدد العلاقات بين الكلمات في التراكيب اللغوية، وبين وظائفها الدلالية، فإن الإعراب هو تلك الحركات التي تعدّ أعلاماً لتبيّان المعاني النحوية، ويدرك الزجاجي (ت 333هـ) الفائدة من تعلم النحو بقوله: «إِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا الْفَائِدَةُ فِي تَعْلِمِ النَّحْوِ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ يَتَكَلَّمُونَ عَلَى سُجِيَّتِهِمْ بِغَيْرِ إِعْرَابٍ، وَلَا مَعْرِفَةٌ مِنْهُمْ بِهِ، فَيَفْهَمُونَ وَيَفْهَمُونَ غَيْرَهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ؟ فَالجوابُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَقَالَ لِهِ الْفَائِدَةُ فِيهِ الْوُصُولُ إِلَى التَّكَلُّمِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى الْحَقِيقَةِ صَوَابًا غَيْرَ مُبَدِّلٍ وَلَا مُغَيَّرٍ وَتَقْوِيمِ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الَّذِي هُوَ أَصْلُ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا وَالْمُعْتَمَدُ وَمَعْرِفَةُ أَخْبَارِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَإِقَامَةُ معانِيهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ لِأَنَّهُ لَا تَفْهَمُ معانِيهَا عَلَى صَحَّةِ إِلَّا بِتَوْفِيقِهَا حَقَّهَا مِنَ الإِعْرَابِ...»<sup>1</sup>.

يفهم من كلام الزجاجي هذا أن وظيفة النحو تتجاوز الصناعة اللفظية التي بموجبها تتحدد الوظائف النحوية للكلمات في التراكيب اللغوية، كمعرفة الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر إلى غير ذلك، إلى قوله "الوصول إلى التكلم بكلام العرب..." وهذا يعني التعمق في فهم طبيعة الكلام العربي لاكتساب السليقة العربية عن طريق المراقبة والممارسة والتدريب على النصوص المتواترة عن العرب، وفي قمتها القرآن الكريم الذي قال فيه عز وجل: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ

<sup>1</sup> الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تج د. مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط. 4، 1982م، ص. 95.

تعقلون}<sup>2</sup>، وقال {يُلْسَانُ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ} <sup>3</sup> وقال: {وَكَذَلِكَ أَتَرَلَّاْهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا} <sup>4</sup>، فوصف القرآن بكونه عربياً مرافقاً بالدعوة إلى التأمل، ووصفه بكونه عربياً مبيناً وعربياً مستقيماً، كل ذلك إشارة إلى تأمله في حركاته وسكناته، أي في نحوه للنفاذ إلى معانيه ودقائق أسراره التي لا يتوصّل إليها إلاً بمعرفة خصائص الكلام العربي، ولن يتأتى ذلك إلاً بمعرفة ضوابط هذا الكلام التي صاغها لنا النحاة في قواعد نحوية.

ونخلص إلى أن النحو ليس مقاييساً شكلياً يعتمد عليه كالمنوال تصب فيه الكلمات والتراتيب، وإنما هو تدرب على طبيعة الكلام العربي للتحكم في صياغته اللغوية والدلالية معاً في آن واحد، ولقد كان ابن جني على درجة كبيرة من الوعي حين عرّف النحو بقوله السابق: "أَمَا حَدَّهُ فَهُوَ اِنْتِهَاءُ سُمْتِ كَلَامِ الْعَرَبِ" <sup>5</sup>، فلننظر إلى قوله هذا ليتبين لنا أنه يريد احتذاء كلام العرب في طبيعة نطقها وكيفية صياغة تراتيبها من حيث الإعراب والدلالة معاً، ولننظر إلى قوله: "لِيَلْحِقَ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِأَهْلِهَا فِي الْفَصَاحَةِ" <sup>6</sup>، والفصاحة عند ابن جني هنا هي أن يتوصّل الناطق باللسان العربي إلى اختيار الفاظه، وصياغة تراتيبه، وفصاحة لسانه وفق ما كان مألوفاً من قبل لدى العرب.

ومازال المتأخرون من علماء اللغة والبلاغة معاً يشعرون بأهمية النحو لمعرفة اللغة والوقوف على دلالاتها المختلفة، إيماناً منهم بأن النص العربي الفصيح، وفي قمّته القرآن الكريم لا يتوصّل إلى دقائق معانيه، وخصوصاً تراتيبه، واستجلاء دلالاته، إلاً بالتعمق في فهم النحو، وتجاوز البنية السطحية التركيبية إلى الدلالات الباطنية التقديرية، كذلك يقول السكاكي (ت 626هـ): "اعلم أن علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأريته أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء تلك الكيفية..." <sup>7</sup>.

---

<sup>2</sup> سورة يوسف/02.

<sup>3</sup> سورة الشعرا/195.

<sup>4</sup> سورة الرعد/37.

<sup>5</sup> الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحرير محمد علي النجاشي، دار الكتاب العربي؛ ص.ص. 1-34.

<sup>6</sup> المصدر نفسه، ص.ص. 1-34.

<sup>7</sup> مفتاح العلوم للإمام أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكائي، تحرير نعيم زرزور، بيروت، دار الكتاب العلمية، ط. 2، 1987م، ص. 75.

ومما يقصده من كيفية التراكيب تقديم بعض الكلم على بعض، ولا تخفي أهمية التقديم والتأخير في عناصر الكلام وما يتربّط عليها من اختلاف في الدلالات المستفادة من الكلم، كما أنه قد يكون سبباً في تشويش العبارة وجعلها خاطئة، إذا لم يجر على سنن العرب في كلامها ومقدارها.

ونجد عند التأمل أنَّ علماء اللُّغة كانوا نحويين في معظمهم، وأنَّ علماء النحو كانوا لغوين أيضاً، وقد عبر ابن خلدون (ت 790هـ) عن هذه الحقيقة، حيث اعتبر النحو من أركان اللسان العربي، بقوله في فصل علوم اللسان العربي: "أركانه أربعة، وهي اللُّغة والنحو والبيان والأدب، ومعرفتها ضرورية على أهل الشرعية".<sup>8</sup> ويتبيّن من هذا القول أنَّ هذه الأربعة مرتبطة حتى لا انفصام بينها، ولا يكون العالم عالماً باللغة حتى يكون ملماً بهذه الأربعة كلها، فلا يتصور عالم باللغة بغير علم بمقاصد الكلام وجوهه التي هي من خصائص البيان، والنحو والوقف على المตواتر من كلام العرب.

ويقول في موضع آخر عن النحو: "به يتبيّن أصول المقاصد بالدلائل، فيعرف الفاعل من المفعول والمبتداً من الخبر ولو لاه لجهل أصل الإفادة... لذلك كان علم النحو أهم من اللغة إذ في جهله الإخلال بالتفاهم".<sup>9</sup>

ولقد سمى النحو العربية، وفي ذلك دلالة على أنه لابد للعالم اللغة من معرفة النحو وإلا ضاع منه معرفة وجود الكلام والتفريق بين معانيه، كما سموه كلاماً ولحناً وإنجاشاً وجاء في عيون الأخبار: "إذا سرّك أن تعمّم في عينك من كنت في عينه صغيراً، ويصغر في عينك من كان في عينك عظيماً، فتعلم العربية، فإنها تجريك على المنطق وتدنيك من السلطان... ويقال النحو في العلم بمنزلة الملح في القدر والرامك في الطيب".<sup>10</sup> وقال بعض الشعراء<sup>11</sup>:

النحو يبسُط مِنْ لِسَانِ الْأَكْنَنْ  
وَالْمَرْءُ تُكْرِمُهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنْ  
فَأَجَلَهَا مِنْهَا مَقِيمُ الْأَلْسُنْ  
وَإِذَا طَلَبْتَ مِنْ الْعِلُومِ أَجَلَهَا

<sup>8</sup> المقدمة لابن خلدون، بيروت، مطبعة محمد عبد الرحمن محمد لنشر القرآن الكريم والكتب الإسلامية، ص. 409.

<sup>9</sup> المصدر نفسه ص. 409.

<sup>10</sup> كتاب عيون الأخبار لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، بيروت، دار الكتاب العربي (طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، 1925م، 157-02).

<sup>11</sup> البيتان لإسحاق بن خالف النهري (توفي نحو 230 هـ). ينظر الأعلام، 295/01.

ولا غرابة أن نجد علماء اللغة يلجأون إلى النحو لتوضيح المعاني ، وتبين المقادير يقول الإمام أبو القاسم عبد الرحمن القاسم الزجاج : وأما قوله : سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرًِ عَلَيْهَا.

فإنه منادي مفرد ونونه ضرورة ، فأما الخليل (ت 786 م) وسيبوه (ت 180 هـ - 796 م) والمازنی (ت 247 هـ) فيختارون أن ينونونه مرفوعا ، ويقولون : لما اضطررنا إلى تنوينه نوناه على لفظه ، وعلى هذا كان يذهب الفراء ويختاره ، وأماما عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب ... فينشدونه : سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرًا عَلَيْهَا " بالنصب والتنوين رده التنوين إلى أصله ، وأصله النصب ..."<sup>12</sup>.

ومن هذا يتبيّن أن اللغويين كانوا يعتمدون على النحويين ، ويعتمدون بأقوالهم في تفسير كلام العرب ؛ لأنّ اللغة تقتضي بالضرورة قوانين تسيرها وتحفظ انتظامها ، وهذا ما جعل عالما نحويا كالزجاج يعتمد على أقوال النحاة وهو بصدق شرح المعاني وبيان مزاياها اللغوية والبلاغية .

## ب. علاقة الصرف باللغة

لقد ظهر علم الصرف مع علم النحو وأصفى دليل نستشهد به على ذلك كتاب سيبوه الذي تناول في أحد عناوينه : "باب ما بنت العرب من الأسماء والأفعال غير العائلة والعائلة ، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ، ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه ، وهو الذي يسميه النحويون : التصريف والفعل"<sup>13</sup>. ولم يلبث أن انفصل عنه بظهور كتاب التصريف للمازنی (ت 247 هـ) الذي جاء ضمن المنصف وهو شرح له ، وبعده توالت المؤلفات التي استعملت مصطلح التصريف<sup>14</sup> إلى أن صار علم الصرف<sup>15</sup>.

---

<sup>12</sup> الأمالي في المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية لأبي القاسم عبد الرحمن القاسم الزجاج ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، د.ط، د.م ، ص.53.

<sup>13</sup> كتاب سيبوه ، تحقيق عبد السلام هارون ، بيروت ، عالم الكتب ، ط.3/1983م 242/4.

<sup>14</sup> لا يختلف معنى التصريف عن الصرف ، فهما متادفان ويجوز توظيف أحدهما بدل الآخر ، لأن دلالتهما لا تخفي عن التغيير والتحويل والتبدل والقلب ، ينظر المسائل الصرافية في لسان العرب ص.05.

<sup>15</sup> ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبوه: د.خديجة الحديثي ، بغداد ، مكتبة النهضة ، د.ط ، 1385هـ - 1965م ، ص.27 ، والمسائل الصرافية في لسان العرب لابن منظور- جمعاً ودراسة- رسالة ماجستير في اللغة العربية ، إعداد لخضر عسال ، سنة 2001م ، (مخطوط) ص.07.

والحديث عن لفظة الصرف يقتضي منا تعريفها في وضعها اللغوي، وقد عرفها ابن منظور بقوله: ”رَدَ الشيءُ عن وجهِه... والصرفُ: أَن تصرفَ إنساناً عن وجهِ يريده إلى مصرفٍ غير ذلك، وصرفُ الشيءِ: أَعْمَلَهُ في غيرِ وجهِ كَانَهُ يصرفُهُ عن وجهِ إلى وجهِ“<sup>16</sup>. أما في وضعها الاصطلاحية فهي العلم الذي يعني ببنية الكلمة في ذاتها، أي إجراء تغيير في تلك البنية بصيغتها المولفة من الحروف والحركات<sup>17</sup>.

وقد قسم العلماء هذا العلم إلى قسمين: الأول عملي والثاني علمي، فال الأول يختص بتحويل اللفظة الواحدة إلى صيغ مختلفة المعاني كتحويل الفعل من الماضي إلى المضارع والأمر، وإلى اسم الفاعل، وإلى غيرها من المستنقفات، ينضاف إلى ذلك تحويل اللفظة الواحدة إلى صيغة غير معنى كالزيادة والحذف والإدغام؛<sup>18</sup> أما الثاني فلا يخرج عن تلك القواعد التي تساعد الدارس على معرفة أحوال بنية الكلمة.<sup>19</sup>

وفائدة علم الصرف لم تخف على أحد من العلماء، فهو يحفظ اللسان من الخطأ في تركيب الألفاظ الصحيحة بفضل ما يوفره من قواعد لغوية، الأمر الذي جعل الحاجة إليه ماسة، وكان لزاماً على المشتعل باللغة أن يكون ذا علم ودرأية بقواعدها الصرفية والنحوية، وأصفى شاهد نقدمه لتأكيد هذا الفهم قول ابن جنني: ”يحتاج إلى جميع أهل العربية أتم حاجة، بهم إليه أشد فاقه؛ لأنَّه ميزان العربية“<sup>20</sup>، ولهذا دُعِّ علم الصرف أساساً في فهم أساليب اللغة العربية،

<sup>16</sup> اللسان 9/189 (صرف).

<sup>17</sup> ينظر المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحرير إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، دار إحياء التراث القديم، ط.1954/1م 3/1، وشريح التصريف لعمرو بن ثابت الشماني، تحرير د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، الرياض، مكتبة الرشد، ط.1/1994م، ص.211، وأبنية الصرف ص.23.

<sup>18</sup> ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسى، تحرير د. مصطفى أحمد النحاس، القاهرة، مطبعة المدى، ط.1/1987م، 13/1.

<sup>19</sup> ينظر شرح الأشموني لألفية مالك المسماة منهج السالك إلى ألفية مالك، تحرير عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث 4/405-404، وأبنية الصرف ص.23.

<sup>20</sup> المنصف 2/1.

وأكَدَ السيوطي (ت 911هـ) هذه الحقيقة بقوله: "إِنَّ مَنْ فَاتَهُ عِلْمُهُ فَاتَّهُ الْعَظَمُ".<sup>22</sup>

## ج. علاقة النحو بالصرف

في ضوء ما سبق يتبيَّن لنا أن علم النحو يدرس خصائص التراكيب اللغوية وكيفياتها واستعمالاتها للوقوف على طبيعة العربية وسُنَّ القول فيها، وفي ضوء هذا الفهم يكون النحو مفهوماً قائماً في الفكر الجماعي للأمة الناطقة؛ لأنَّه يشكل تلك الذاكرة المشتركة الموجودة بالقوة في أذهان أفراد الأمة الناطقة ذات خصائص ثقافية وحضارية متجانسة، وجاء في حاشية الصبان أن "النحو له حقيقة في نفسه سواء علم أو لم يعلم"<sup>23</sup>، إذ لا يكون الكلام كلاماً ولا تصدق عليه هذه الصفة إلا إذا أفاد، ولا يفيد إلا إذا كان جارياً على طبيعة اللغة ومناحيَّ أهلها في القول، وهذه المناحي والكيفيات هي النحو، ولا يمكن تصور انصراف الكلام المفید عن النحو، وأما علم الصرف فهو فرع متمم للنحو، ولا يجوز الاستغناء عنه؛ لأنَّه يحدد دلالة الكلمة من خلال تغيير بنائتها.

ونلقي أبا علي الفارسي (ت 377هـ) يبيَّن الفرق بين العلمين في قوله: "النحو علم بالمقاييس المستنبطه من استقراء كلام العرب. وهو ينقسم إلى قسمين: أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم والآخر يلحق نوات الكلم وأنفسها"<sup>24</sup> أراد بالأول النحو وبالثاني الصرف، وذهب الأستربازدي (ت 688هـ) في شرح الشافية إلى أنَّ التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة".

<sup>21</sup> المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلامة السيوطي، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، بيروت، منشورات المكتبة العصرية صيدا، 1987م/1/330.

<sup>22</sup> حاشية الصبان للشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبطه وصححه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين، بيروت دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، 1997م/1/23.

<sup>23</sup> التكميلة لأبي علي الفارسي، تحرير د. حسن شادلي فرهود، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1984م/30.

<sup>24</sup> شرح الشافية 1/6.

## 2. الصناعة المعجمية

تعتبر المراحل الثلاثة لتدوين اللّغة بداية التأليف المعجمي عند العرب، ولقد كان لكل مرحلة خصوصياتها؛ فالمراحل الأولى هي مرحلة الجمع غير المنظم، ولقد بدأت منذ أواخر القرن الأول الهجري ل تستغرق مدة قرن تقريباً، وكان علماء اللّغة في هذه المرحلة يأخذون الألفاظ من أفواه عرب الصحراء المعروفين بفصاحتهم، والذين لم يختلطوا بعد بالأعاجم، وبكاد الاتفاق ينعقد على أنهم أخذوا اللّغة من القبائل الآتية: أسد، قيس تميم، وهذيل، وهذا ما أشار إليه السيوطي في قوله: "والذين عنهم نقلت اللّغة العربية وبيهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس، تميم، أسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمهم، وعليهم اتكل في الغريب والإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"<sup>25</sup>.

لقد تم تحديد الخريطة الجغرافية التي أخذت منها اللّغة العربية -ولا غرابة في ذلك- لأن العرب كانوا شديدي الحرص على لغتهم، ولقد تواترت الأخبار عنهم، أنهم كانوا يتذوقون ما يسمون، ويحكمون عليه بالجودة أو الرّداءة.

لقد حرص العرب على سلام اللّغة من اللحن، واكتساب الملكة اللغوية بالفطرة والسلبية، وإرسال أبنائهم إلى الbadia لاكتساب الفصاحة؛ كل ذلك يجعلنا نصدق، بل نجزم بأنّ اللّغة العربية التي وصلتنا جمعت في عصور الاحتجاج قد كانت مواطنها بعيدة عن الاحتياط الأجنبي، كما أنها نميل إلى القول بأنّ ما وصلنا من كلام العرب جزءاً ضئيلاً بالقياس إلى اللغة عامة، ولذلك يقول ابن سلام: "ما انتهى إليكم مما قالـت العرب إلا أقلـه، ولو جاءـكم وافـرا، لجاءـكم علم وشـعر كثـير".<sup>26</sup>

وبعد أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ) من رواد هذه المرحلة، وقد كان يستنطق الأعراب ويطيل الاستماع إليهم؛ أما المرحلة الثانية، فقد بدأت بتدوين الألفاظ في رسائل متفرقة عرفت قدراً كبيراً من التنظيم، ومنهجية في التأليف، كجمع الألفاظ التي تشتراك في حرف واحد مثلاً، أو الألفاظ الأضداد، أو التي ألفت في مثلث

<sup>25</sup> المهر 01/211.

<sup>26</sup> طبقات حول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي، تج محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدنى 1974م، ص. 59.

الكلام كمثلث قطرب (ت 206هـ)<sup>27</sup>، ومنها ما ألف في موضوع واحد كموضوع اللبا واللبن، والأمطار، والخيل، والإبل.

واعتمد أصحاب المرحلة الثالثة على المرحلتين السابقتين، وتعتبر أكثر شمولية واتساعاً، وبرز فيها تخصص جديد يختلف عما جمع في المراحل السابقة فهو ليس بأدب ولا رواية شعر، ولا جمع أخبار، وإنما تأليف معجمي، حاول أصحابه أن ينحو نحو التجريد لنقل أكبر عدد من ألفاظ اللغة العربية وشرحه شرعاً دقيقاً.

لقد ابتكر الخليل بن أحمد الفراهيدي أول معجم عربي في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، وسمّاه كتاب العين، من باب تسمية الكل بالجزء، ثم حدا حذوه في هذه الصناعة الجديدة عدد من العلماء، فأغنوا المكتبة العربية بتأليفهم المعجمية التي أمدّت الدارسين العرب على مر العصور بفيض غزير من الكلام العربي في شكل ألفاظ وتراسيم، واستعمالات شتى؛ وتعتبر المعاجم سواء منها معاجم الألفاظ أو معاجم المعاني تحولات راقية شهدتها الفكر العربي نحو استكمال حضاري شامل بوصفها موسوعات علمية وأداة تربوية تعليمية.

وتعتبر المعجمات العربية زاد الباحث في اللغة والأدب والمجتمع وعلم النفس وفلسفة اللغة، وهي في ثروتها اللغوية التي تمدّنا ببطاقات هائلة من الألفاظ، تساعدنا على التعبير عن أرقى المعاني الحضارية الحديثة في أساليب متنوعة، فهي وعاء فكري ومخزن لغوي تعتمد عليها الدراسات اللغوية الحديثة.

ومن أهمّ هذه المعاجم "سان العرب" الذي يعدّ عملاً موسوعياً ضخماً استطاع صاحبه أن يستفيد من التجارب التي سبقته في هذا المجال، واعتبرها مصادر أساسية لابدّ من اللجوء إليها ليكتمل العمل المعجمي الذي قدمه ويتنصف بالشمولية والإحاطة، وهي:

أ- تهذيب اللغة للأزهري (ت 370هـ).

ب- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (ت 393هـ).

ج- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده (ت 458هـ).

د- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري (ت 582هـ).

هـ- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت 606هـ).

---

<sup>27</sup> محمد بن المستنير بن أحمد أبو علي، الشهير بقطرب (ت 206هـ) نحو، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة، من المولاي تلميذ سيبويه. ينظر الأعلام 95/07

أما منهجه في جمع المادة اللغوية حسب ما يتبيّن للدارس وهو يتصرّف هذا العمل بالضم (السان العربي) فهو كالآتي:

لقد درس ابن منظور<sup>28</sup> هذه المعاجم الخمسة التي سبقته وفهم محتوياتها، وألف في ضوئها معجمه المشهور، فهو من حيث اختيار المادة اللغوية ناقد لا مبتكر، أما ابتكاره فيتمثل في أنه قد أخذ من كل معجم ما رأه يفضل به، يقول: "ورأيت علماءها بين رجليين: أمّا من أحسن جمعه، فإنه لم يحسن وضعه، وأمّا من أجاد وضعه، فإنه لم يجد جمعه، فلم يقدّم حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجازة الوضع مع رداءة الجمع".<sup>29</sup>

وهكذا أراد المؤلّف أن يجمع بين الحسينين، حسن الوضع وحسن الجمع، أي سلامنة العرض من حيث التبويب والتنظيم والاستيعاب والاستقصاء، وقد وجد طريقة الجوهرى أفضّل طرق الوضع، فاعتمدتها وعلى هذا الأساس تحدث الجوهرى قائلاً: "أودعت هذا الكتاب ما صحّ عندي من هذه اللغة، على ترتيب لم أسبق إليه، وتهذيب لم أغلب عليه".<sup>30</sup>، فضل الجوهرى التهذيب والاختصار في صاححة وبين ترتيبه الذي أقامه على فكرة الباب والفصل، وجاء ابن منظور فأدرج

<sup>28</sup> محمد بن مكرم بن علي، وقيل رضوان بن أحمد بن أبي القاسم بن حقة بن منظور الأنباري الإفريقي المصري جمال الدين أبو الفضل، صاحب لسان العرب في اللغة الذي جمع فيه بين التهذيب والمحكم والصحاب حواشيه والجمهرة والنهاية، ولد في سنة 630 هـ، وسع من ابن المقير وغيره، وجمع، وعمر، وحدّث، واختصر كثيراً من كتب الأدب المطلولة كالاغانى والعقد والذخيرة ومفردات ابن البيطار، وترك بخطه نحو 500 مجلداً، وخدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة، ثم ولّ القضاء في طرابلس وكان رئيساً فاضلاً في الأدب، مليح الإنشاء، روى عنه السنىكي والذهبي وقال: تفرّد في العوالى وكان عارفاً بالتحمّل واللغة والتاريخ، والكتابة، وعاد إلى مصر فتوفّي فيها سنة 711 هـ، ومن أشهر كتبه لسان العرب، جمع فيه أمهات كتب اللغة، فكاد يغنى عنها جميعاً ومختر الأغاني، ومختر مفردات ابن البيطار، ثثار الأزهار في الليل والنهر وهو الجزء الأول من كتابه سور النفس بمدارك الحواس الخمس، هذب فيها كتاب فصل الخطاب في مدارك الحواس الخمس لأولي الألباب لأحمد بن يوسف التيفاشي، وله لطائف الذخيرة، اختصر فيه ذخيرة ابن سبام الأندلسي ومختر تاريخ لابن عساكر، ومختر تاريخ بغداد للسمعاني، واختصار كتاب الحيوان للجاحظ، وأخبار أبي نواس، ومختر أخبار المذكرة ونشوار المحاضرة المنتخب والمختار في النواذر والأشعار، وله شعر رقيق. ينظر بغية الوعاة في طبقات للغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابلي وشركاه/1964م، 248/01، والأعلام 108/07.

<sup>29</sup> مقدمة اللسان 07/01.

<sup>30</sup> تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهرى، تح أحمد عبد الغفور عطال، بيروت، دار الملايين، د.ط/1984م 33/01.

معجمه المذكور على نهج الجوهرى<sup>31</sup>. استمد هذا النهج عناصره من أسلوب القافية كما في الشعر، وهو الأساس الذي بني عليه اللسان، ونظر إلى كتب اللغة غزيرة المادة كتهذيب الأزهرى الذى وصفه بقوله: "كتابي هذا وإن لم يكن جامعاً لمعانى التنزيل وألفاظ السنن كلها، فإنه يحوز جملة من فوائدها ونكتاً من خريبها"<sup>32</sup>. ولم يجد صاحب اللسان أجمل من تهذيب اللغة للأزهرى، ولا أكمل من المحكم لابن سيده وهما من أمهات كتب اللغة على التحقيق، وهذا ابن سيده (ت 5458) يصف كتابه: "إن كتابنا هذا مشفوع مثل بالمثل، مقترب الشكل بالشكل، لا يفصل بينهما غريب، ولا أجنبى بعيد ولا قريب، مهدب الفصول، مرتب الفروع بعد الفصول"<sup>33</sup>؛ يعتمد معجم ابن سيده التقليب الصوتى، ويمتد بترتبط أشكاله إلى جذور المادة المعجمية لينقل بعيداً وقرباً من الألفاظ والمعاني على أساس الفرع والأصل.

واعتمد أيضاً صاحب اللسان على كتابين هامين أولهما كتاب التنبيه والإيضاح الذي كان ابن منظور يرى في تعليقات وتنبيهات ابن بري على الصحاح تصويبات واستدراكات، تتنصب على الروايات اللغوية؛ وثانيةهما النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الذي وصف كتابه قائلاً: "وجدت في الحديث كلمات كثيرة في أوائلها حروف زائدة، قد بنيت الكلمة عليها حتى صارت كأنها من نفسها، وكان يلتبس موضعها الأصلي على طالبها... فرأيت أن أثبتتها في باب الحرف الذي هو في أولها، وإن لم يكن أصلياً، ونبهت عند ذكره على زيارةه".<sup>34</sup>

لقد بذل ابن منظور جهداً كبيراً حتى أخرج لنا كتاباً من أكبر معجماتنا اللغوية وأكثرها جمعاً لألفاظ اللغة، وأوفاها شرعاً لمختلف المعاني التي تعبّر عنها هذه الألفاظ لأن صاحبه عُنيَّ بتفسير المفردات على أفعص اللغات<sup>35</sup>، في هذا الصدد قال

---

<sup>31</sup> ينظر المعجم العربي، نشأته وتطوره للدكتور نصار حسين، دار مصر للطباعة، ط.2/496/02م

<sup>32</sup> التهذيب 01/05 وما بعدها.

<sup>33</sup> المحكم 01 والمحيط الأعظم في اللغة: علي بن اسماعيل بن سيدة، تح مصطفى السقا والدكتور حسن النصار، طبعة الحلبي، ط.07/1958م

<sup>34</sup> النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري بن الأثير، تح طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناхи، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابلي وشركاه، ط.1، 1963م، 01/11.

<sup>35</sup> ينظر اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية: د. عبد اللطيف الصوفي، دمشق، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط.1، 1986م، ص.185.

المرتضى الزبيدي (ت 1374هـ) في مقدمة كتابه: "إن اللسان يشتمل على ثمانين ألف مادة، وتحت كل مادة كثير من المشتقات، وهذه المشتقات من الصعب تعدادها في اللغة العربية لكثرتها".<sup>36</sup>

وهذا مما يدلّ على أنَّ ابن منظور قد استوعب قدرًا كبيرًا من المادة اللغوية التي حوتها تلك المعاجم التي اعتمدها، وساعدته على ذلك ميله وشغفه بدراسة المطولة وتلخيصها.

### 3. أهمية النحو في المعاجم العربية

كان يهدف أصحاب المعاجم إلى تحقيق عدة وظائف من أبرزها تأكيد صحة اللسان في عصر الرواية وخاصة، وضبط دلالة الكلمة وتأثيلها، كما كان جلَّ همهم ينحصر في تسجيل مفردات اللغة العربية برمّتها، وكذا كان عليهم أن يبرهنوا على وجود المفردات النادرة التي يريدونها في معاجمهم، ومنهم من اعتمد كثرة الشواهد تأكيدًا لصحة اللغة والقواعد النحوية أكثر من تأكيده على الاستخدامات الدلالية المتنوعة للمفردة.<sup>37</sup>

ولم ينتهي مؤلفو المعاجم طريقة معينة في معالجة المادة اللغوية، وإنما جمعوا بين عدة طرق، فهم يفسرون اللفظ بلفظ آخر يؤدي معناه، أو بلفظ فأكثر، ويدركون بعض أوجه استعمالاته عند العرب في المنظوم والمنثور، قصد تعزيز الاستعمال الفعلي للكلمة وهي مدمجة في خطاب ضمن النظام اللساني.

ولقد أدرك رواد المعاجم القدماء أهمية الشاهد النحوي منذ البدايات الأولى لنشأة المعاجم، واعتبروا استعماله يعزّز عملهم، ويدعم قصدهم، فكانوا يلجأون إلى بيان إعراب اللفظ الذي هم بصدق شرحه من خلال الأمثلة والشواهد التي يرد فيها، إيماناً منهم أنَّ الوظيفة النحوية للكلمة في سياق الجملة تبيّن وتوضّح معناها، يقول

<sup>36</sup> تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض محمد المزنفي الزبيدي، بيروت، مكتبة دار الحياة، د.ط، 09/01/1960م.

<sup>37</sup> ينظر الجيلالي، حلام، تقنيات التعريف بالمعاجم العربية المعاصرة، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1999م، ص.206.

محمد أحمد أبو الفرج : "وكثير من اللغويين يعتقدون صلة بين دراسات النحو وبين المعنى ويجعلون دراسة اللغة في النحو" <sup>38</sup>.

ذلك أن النحو لازم للكلام المركب وغايته إظهار الفروق في المعاني ، ولا يمكن الاستغناء عنه -أبداً- وخاصة إذا كان تركه قد يؤدي إلى فساد المعنى أو إلى اللبس ولهذا السبب لجأ المعجميون القدامى إلى توظيف النحو لضبط اللغة ، فتظل مؤدية دورها ووظيفتها الطبيعية ، وذلك أن النحو يبيّن كيفية تأدية المعنى ، فالدلالة النحوية الموقعة- غالباً- ما تنبني على المعنى الذي يختص به اللفظ في السياق اللغوي ، وهذا ما عبر عنه ابن يعيش(ت643هـ) بقوله: "لأنَّ الاسم إنْ كانَ وحده مفرداً من غير ضميةٍ إليه، لم يستحقُ الإعراب لأنَّ الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني، فإذا كانَ وحده كانَ كصوتٍ تصوَّرَ به فإذا ركبته مع غيره تركيباً تحصلَ به الفائدة، نحو قوله: زيدٌ منطلقٌ، وقامَ بكرٌ، فحينئذٍ يستحقُ الإعراب لإخباركَ عنه".<sup>39</sup>"

يتبيّن لنا أن الكلمة المفردة إذا لم يتمّ ربطها بغيرها من الكلمات ، فلا تزيد عن كونها صوتاً نصوت به ، إذ لا فائدة خبرية ولا بلاغية ولا سمة نحوية ، وإنما تظهر فيها الفائدة الإخبارية والصفات النحوية عند دخولها في الجملة وتأليف الكلام . وسنحاول الوقوف عند بعض الشواهد التي لجأ ابن منظور فيها إلى الاستعانة بالقواعد النحوية والصرفية على الترتيب :

## أ. النحو في لسان العرب

ولقد انتهج ابن منظور كل هذه الطرق في معجمه ، والذي يعنيه منها أنه ركز كثيراً على الوظيفة النحوية للكلمة التي هو بصدق دراستها ، لذلك جاء معجمه حافلاً بشتى المسائل النحوية ، وهذا ما يجعلنا نميل إلى القول بأن رoad الصناعة المعجمية قد وجدوا أمامهم ثروة من الدراسات النحوية والأدبية فاستعنوا بها على توضيح معاني الألفاظ ، وما يعترفونها من دلالات قد تختلف باختلاف موقع الكلمة في الجملة ، وبالنظر إلى العلاقة الناشئة بينها وبين غيرها ، فالنحو في حقيقته هو

---

<sup>38</sup> المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث: د. محمد أحمد أبو الفرج ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1966م ، ص.13.

<sup>39</sup> شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، بيروت ، عالم الكتب 49/01

توضيح للوظائف الدلالية التي تؤديها الكلمات في التركيب اللغوي بالاعتماد على العلاقات التي تربط بعضها ببعض<sup>40</sup>.

ولا شك بأن أصحاب المعجم عندما لجأوا إلى النحو أحياناً، وهم بصدده تفسير ألفاظ اللغة، قد كانوا على بينة من أمرهم، وذلك لأنّ ألفاظ اللغة ترتدي من الدلالات النحوية ما يحمله إياها التركيب اللغوي.

ولكي نبين حاجة المعجمي إلى النحو يمكن الرجوع إلى اللسان للاستشهاد بنموذج من نماذجه الكثيرة، ولتكن: تسأكرا الرجل: أظهر السكر واستعمله؛ قال الفرزدق:

أَسْكُرَانَ كَانَ ابْنَ الْمَرَاغَةَ إِذَا هَجَأَ      تَمِيمًا يَجْوَفُ الشَّامَ، أَمْ مُتَسَكِّرُ  
فابن منظور كان بصدده معالجة لفظتي سكران ومتساكراً في مادة سكر فقال:  
ـتقديرهـ: أكان سكران ابن المراحة، فمحذف الفعل الرافع وفسره بالثاني فقال: كان  
ابن المراحة؛ قال سيبويهـ: فهذا إنشاد بعضهم وأكثرهم ينصب السكران ويعرف  
 الآخر على قطع وابتداء، يريد أن بعض العرب يجعل اسم كان سكران ومتساكراً  
وخبرها ابن المراحة وقولهـ: وأكثرهم ينصب السكران ويعرف الآخر على قطع وابتداء  
 يريد أن سكران خبر كان مضمورة تفسيرها هذه المظهرة، كأنه قالـ: أكان سكران ابن  
 المراحةـ، كان سكران ويعرف متساكراً على أنه خبر ابتداء مضمـ، كأنه قالـ: أـمـ هو  
 متـساـكـرـ.<sup>41</sup>

وفي هذا الشاهد أدرك صاحب المعجم أن الغاية الأساسية من الشاهد الفهم، إذ لا فائدة منه ما لم يؤدـ هذا الغرض الهامـ، ولهذا راح يلـجـأـ إلى النـحوـ لتوضـيـحـ الدـلـالـةـ وكـشـفـ غـمـوضـهاـ وـاستـكـناـهـ معـناـهاـ الخـفـيـ؛ لأنـ فيـ المعـنىـ تـكـمـنـ العـلـاقـاتـ التـيـ تـفـسـرـ الدـلـالـاتـ ولـقـدـ قـالـ السـكـاكـيـ فيـ هـذـاـ الشـائـنـ: عـلـمـ النـحوـ هوـ أـنـ تـنـحـوـ مـعـرـفـةـ كـيـفـيـةـ التـركـيبـ فـيـماـ بـيـنـ الـكـلـمـ لـتـأـدـيـةـ أـصـلـ الـعـنـىـ مـطـلـقاـ بـمـقـايـيسـ مـسـتـنـبـطـةـ مـنـ اـسـتـقـراءـ كـلـامـ الـعـربـ، وـقـوـانـينـ مـبـنـيـةـ عـلـيـهـاـ.

<sup>40</sup> ينظر خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية: أحمد شمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية /1995، ص.66.

<sup>41</sup> اللسان 373/04، والنـصـ نـفـسـهـ فـيـ الـمـحـكـمـ .443/06

والأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن يذكر الفعل ثم الفاعل ويليهما المفعول به إن كان الفعل متعدياً، وهذا هو الترتيب الطبيعي للفاعل<sup>42</sup>، والأمثلة التي أوردها صاحب اللسان حول هذه المسألة قول ساعدة بن جؤة<sup>43</sup> :

صَبَّ (الْهَيْفُ) لَهَا السُّبُوبَ بِطَغْيَةٍ تُنْبَيِّي الْعَقَابَ، كَمَا يُلَاطِ الْمِجْنَبُ  
ذكر صاحب اللسان قول ابن سيده<sup>44</sup>: "يجوز أن يكون (الهيف) فاعلا  
بصباً"<sup>45</sup>.

الملاحظ في هذا المثال محافظه الفاعل على رتبته الأصلية، وجاء بعد الفعل مباشرة.

واجتنأت المثال الثاني في هذا المضمار متمثل في قول الشاعر:  
*حَتَّىٰ كَانَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا (تَذَكِّرَهُ)*   *وَالَّدَهْرُ أَيْتَمَا حِينَ رَهَارِيرُ*  
أورد صاحب اللسان توضيح ابن بري حول قول الشاعر بأنّ "يكن" تماماً  
و"تذكرة" فاعل بها، ويصبح الكلام لأن لم يكن إلا تذكرة<sup>46</sup>.

جاء الشاعر بـ (كان) التامة الدالة على الحدث والوجود، والمكتفية بفاعل  
مستعملاً في ذلك الحصر المستفاد من (لم... إلا...) والمعنى يحدث ويوجد تذكرة<sup>47</sup>.  
والأصل في الفاعل أن يكون مرفوعاً وجوباً لفظاً ومحلها<sup>48</sup>، ومن الأمثلة التي  
عثرت عليها في اللسان في هذا المضمار قول حسان بن ثابت<sup>49</sup> :

---

<sup>42</sup> ينظر الكتاب 34/1، والمقتبس 102/4، والنكت 243/1، والمفصل 75/1، وشرح المفصل 47، والإرشاد إلى علم الإعراب ص101، وارتفاع الفرب 180/1، وشرح شذور الذهب ص158، وشرح ابن عقيل 76/2، والأشباه والنظائر 82/2.

<sup>43</sup> ساعدة بن جؤة بن كاھل، شاعر مخضرم، يراجع الأعلام، 70/3.

<sup>44</sup> علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، أبو الحسن، إمام في اللغة وآدابها (ت458هـ). ينظر الأعلام 263/4.

<sup>45</sup> اللسان 322/9 س4/1، والمحكم 229/4.

<sup>46</sup> ينظر اللسان 294/4، والتبيه والإيضاح 125/2.

<sup>47</sup> معرفة الفرق بين كان التامة والناقصة ينظر الكتاب 46/1، والمقتبس 116/117-111، والمفصل 339، وارتفاع الضرب 77/2، والنحو الوفي 549/1.

<sup>48</sup> ينظر الكتاب 33/1، والمقتبس 08/1، والأصول في النحو 72/1، والنكت 243/1، والمفصل 47، وشرح المفصل 74/1، والإيضاح في شرح المفصل 157/1، وشرح الألانية 218، والإرشاد إلى علم الإعراب ص101، وشرح شذور الذهب ص158، شرح ابن عقيل 74/2، وأوضح المسالك 335/1، وحاشية الصبان 52/2، والنحو الوفي 62/2.

وَلَأَنْتَ أَحْسَنُ، إِذَا بَرَزْتَ لَنَا  
يَوْمَ الْخُرُوجِ بِسَاحَةِ الْقَصْرِ  
مِنْ دُرَّةِ بِيضاءِ صَافِيَةٍ  
مَمَّا تَرَبَّبَ (حَائِرُ الْبَحْرِ)

اعتمد صاحب اللسان في هذا المثال توضيح حواشي الصحاح: "الهاء العائدة على مما محدوفة، تقديره: مما تربّبه حائر البحر، يقال ربّبه، وترّبّبه بمعنى"<sup>50</sup>. بين ابن بري أن لفظة (حائز) مرفوعة الموضع، وهي مما يشتبه فيه بين الفاعلية والمفعولية، ولرفع هذا الالتباس أوضح أن حائز فاعل لفعل تربّب والهاء العائدة على ما محدوفة، وحينئذ فالمعنى مستقيم، وهو تشبيه المرأة في بياضها وصفاتها بالدرّة التي رباهما مجتمع الماء في قاع البحر.

واختارت المثال الثاني في هذا المضمار من قول حبيب بن حمام الري<sup>51</sup>:  
فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَدْمِي كُلُومُنَا      وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ (الدَّمَاءُ)  
نقل صاحب اللسان توضيح ابن بري: "و(الدماء) في موضع رفع بيقطر وهو اسم مقصور".<sup>52</sup>

هذا المثال استدل به المبرد<sup>53</sup> على أنّ أصل الدم ( فعل ) بتحرّيك العين ولا مه ياء محدوفة كدليل، وأن الشاعر اضطر وأخرجه على أصله وجاء به على الوضع الأول الدمي بفتح الدال فاعل بيقطر والضمة مقدرة على الألف لأنها لام اسم مقصور.<sup>54</sup>

والأصل في الفاعل وجوب الرفع لفظاً ومحلاً كما سبقت الإشارة إليه، إلا أنه قد يجر لفظاً لا محلاً في مواضع<sup>55</sup>، ومن الأمثلة التي وقفت عليها في اللسان حول هذه المسألة قول لبيد بن أبي ربيعة<sup>56</sup>:

<sup>49</sup> حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنباري، أبو الوليد (ت 54 هـ)، شاعر الرسول - صلى الله عليه وسلم توفي بالمدينة، وله ديوان. ينظر الأعلام 2/175.

<sup>50</sup> اللسان 1/402 س 1/1، والتبنية والإيضاح 1/79.

<sup>51</sup> حبيب بن حمام الري منبني مرة، جاهلي، وبعد من أوفياء العرب. ينظر الشعر والشعراء 2/542، والمعجم المفصل في شوادر النحو الشعرية 2/823.

<sup>52</sup> اللسان 5/311 س 16/2.

<sup>53</sup> محمد بن يزيد بن عبد الأكبير الثمالي الأزدي، أبو العباس (ت 286هـ)، إمام العربية بغداد في زمنه وإمام الأدب والأخبار. ينظر الأعلام 07/144.

<sup>54</sup> ينظر شرح كافية ابن الحاجب 3/424، والأشباه والنظائر 3/113.

<sup>55</sup> ينظر المقتضب 1/13-14، والأصول في النحو 1/76، وأوضح المسالك 1/336، والأشباه والنظائر 2/210، وحاشية الصبان 2/61.

حتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ، وَهَا جَهَهُ طَلَبُ (الْمُعَقَّبِ) حَقَّهُ الظَّلُومُ  
 استدل صاحب اللسان بقول الجوهري<sup>57</sup>: (المعقب) خفض في اللفظ، ومعناه  
 أنه فاعل<sup>58</sup>.

جاء الفاعل مضافا إلى المصدر، ويكثر هذا في حالات استبدال المصادر بالأفعال  
 وفي هذا الشأن يقول ابن جنبي: ”فَإِنْتَ إِذَا أَضَفْتَ الْمَصْدَرَ إِلَى الْفَاعِلِ جَرَرْتَهُ فِي  
 الْلَّفْظِ وَاعْتَقَدْتَ مَعَ هَذَا أَنَّهُ فِي الْمَعْنَى مَرْفُوعٌ... كَمَا تَصَوَّرْتَ فِي الْمَجْرُورِ مَعْنَى  
 الرَّفْعِ“<sup>59</sup>. والشاهد في البيت هو أن لفظة (المظلوم) وردت بالرفع وهي نعت  
 للمعقب المجرور لفظاً والمرفوع محلًا على أنه فاعل المصدر (طلب)، وفي هذه  
 الحالة يكون الشاعر قد أتبع النعت بمنحوته على المحل.<sup>60</sup>

والمثال الثاني الذي وقفت عليه في اللسان في هذه المسألة قوله تعالى: {إِلَيْأَفَرْ  
 قُرِيشٍ إِيلَافِ(هُمْ) رَحْلَةَ الشَّتَاءِ وَالصَّيفِ} .<sup>61</sup>

نقلَ صاحب اللسان ما جاء في الصحاح وهذا نصه: ”فَيَمْنَ جَعْلُ الْهَاءِ مَفْعُولاً ،  
 وَرَحْلَةً مَفْعُولاً ثَانِيَاً ، وَقَدْ يُجَرِّزُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ هُنَا وَاحِدًا عَلَى قَوْلِكَ : آلَفْتَ  
 الشَّيْءَ كَأَلْفَتِهِ وَتَكُونُ الْهَاءُ الْمَيْمُ فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ ، كَمَا تَقُولُ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرِبِ  
 زَيْدٍ عَمْرًا“<sup>62</sup>.

وهذا الشاهد تطرق إليه بالدراسة كثير من اللغويين وال نحويين، وكانت  
 تخريجاتهم كلها تصب في نفس الاتجاه، وهو الذي عبر عنه الزمخشري بقوله:

---

<sup>56</sup> لبيب بن ربيعة بن مالك العماري (ت 41 هـ)، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، وفد على النبي -صلى الله عليه وسلم- وبعد من الصحابة، وله ديوان. ينظر الأعلام 240/5.

<sup>57</sup> إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر، لغوي، من الأئمة، أصله من فاراب (ت 393 هـ). ينظر الأعلام 313/1.

<sup>58</sup> اللسان 614/1 س 20/1، والصحاح 186/1.

<sup>59</sup> الخصائص 1/282.

<sup>60</sup> قال الزمخشري: ”كانه قال: طلباً المعقب حقه، ثم أضاف المصدر إلى المعقب وهو فاعل بدليل أنه قال المظلوم بالرفع حملًا للوصف على الموضع، وإضافة المصدر إلى الفاعل أكثر من أن تُحصى“. ينظر الإنفاق في مسائل الخلاف 1/232، وأورده ابن مالك وقال: ”وتَابِعُوا الْمَجْرُورَ يَجْرِي عَلَى الْلَّفْظِ“. ينظر أوضح المسالك 2/246، وذكره جلال الدين السطيوي من باب المصدر المضاف إلى فاعله، ينظر الأشباه والناظر 4/337، وفي المفصل قال: حمل الشاعر الصفة على محل الموصوف. ينظر المفصل ص 278.

<sup>61</sup> سورة قريش 1، 2.

<sup>62</sup> اللسان 10/9 س 4/1، والصحاح 1332/4.

"تصب الرحلة بِإِيالِفِهِمْ مفعولاً به كما نصب يتيمًا بِإِطْعَامٍ"<sup>63</sup>. وقال ابن خالويه<sup>64</sup>: "إِيالِفُ هو مصدر آلف، يُؤْلِفُ، إِيالِفًا، فهو مؤلف، مثل: آمن، يؤمن، إيماناً فهو مؤمن".<sup>65</sup>

والملاحظ أن إيالِف هو مصدر آلف يُؤْلِف إِيالِفًا، وعمل عمل فعله، وأضيف إليه فاعله وهو "هم" الضمير المتصل به، و(رحلة) مفعول به، والتقدير: أَلْفُوا رحلة الشتاء.

يكون عامل المفعول المطلق فعلاً من لفظه ومعناه معاً، وقد يكون من معناه فقط كما سبقت الإشارة إليه، ومن الأمثلة التي وردت في اللسان في هذا المضمار قول كثير عزّة<sup>66</sup> يصف أثاناً:

تَلَقَّطَهَا تَحْتَ ثَوْءِ السَّمَاكِ      وَقَدْ سَمِّيَتْ (سُورَةً) وَأَنْتِجَائِي<sup>67</sup>

نقل صاحب اللسان قول ابن سيده: (سُورَةً) منتصب على المصدر، لأن سمنت في قوة سارت، أي تجمع سمنها.<sup>68</sup>

في هذا البيت جاء المفعول المطلق متضمناً لمعنى الفعل، وهذا ما ينوب عن المصدر في أداء وظيفة المفعول المطلق المؤكّد لعامله لأن الوظيفة في الأساس هي للمصدر قبل غيره.

ومن الأمثلة التي وقفت عليها في اللسان في هذا المضمار قول عمر بن أبي ربيعة<sup>69</sup>:

قَالَتْ : وَعَيْشَ أُبَيْ وَحْرَمَةٌ إِخْوَتِي لَأَنْبَهَنَّ الْحَسَيِّ ، إِنْ لَمْ تَخْرُجْ !  
فَخَرَجَتْ خِيفَةً قَوْلَهَا فَتَبَسَّمَتْ قَعْلَمَتْ أَنَّ يَمْبَيَهَا لَمْ تُخْرَجْ  
فَلَكِنَمَتْ فَاهَا آخِذًا يُقْنَنَهَا (شُربَ) التَّزِيفِ يَبْرُدِ مَاءَ الْحَشَرَجِ<sup>70</sup>

<sup>63</sup> الكشاف 256/6.

<sup>64</sup> الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، لغوی من كبار النحاة (ت 370 هـ). ينظر الأعلام 2/231.

<sup>65</sup> كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص 195، وال Kashaf 256/6.

<sup>66</sup> كثير عزّة بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي (ت 105 هـ) شاعر متيم مشهور من أهل المدينة، أكثر إقامته في مصر. ينظر وفيات الأعيان 4/106، والأعلام 5/219.

<sup>67</sup> سورة: أي يسور فيها الشحم، بمعنى دار وارتفاع، ينظر اللسان 4/385.

<sup>68</sup> اللسان 2/195، والمحمد 7/260.

<sup>69</sup> عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي أبو الخطاب، (ت 93 هـ)، أرق شعراء أصله، من طبقة جرير والفرزدق. ينظر وفيات الأعيان 3/436، والأعلام 5/52.

<sup>70</sup> التزيف: هو المحموم الذي منع من الماء، الحشرج: الماء العذب من ماء الحسي. ينظر اللسان 2/237.

اعتمد ابن منظور توضيح ابن بري: "ونصب (شرب) على المصدر المشبه به لأنه لما قبلها امتص ريقها، فكانه قال: شربت ريقها كشرب النزيف للماء البارد".<sup>71</sup>

وردت لفظة (شرب) مفعولاً مطلقاً، وعلة ذلك أن الشاعر حمل الفعل (لثم) على معنى شرب لاستلزم أحدهما الآخر في هذا السياق، ثم بنى عليه المصدر المنصوب (شرب) ليكون مفعولاً مطلقاً، أو أن يقدر العامل محدوداً فيكون التقدير فلثمت فاها أشرب ريقها شرب النزيف للماء البارد فأضمر الفعل ودل عليه الظاهر.

إن الأمثلة الدالة على المصدر المتضمن معنى العامل الواردة في اللسان غير كثيرة ودرست منها المثالين السابقين، أما الباقي فبيّنت مواضعه في اللسان ومصادره.<sup>72</sup>

إن الكلمات التي تصلح أن تنوب عن المصدر كثيرة، منها ما يصلح للإبارة عن المصدر المؤكّد وقد ينوب عن المصدر المبين أيضاً إذا وجدت قرينة تعين المصدر المبّين المضمّر ومنها ما لا ينوب عن المصدر المؤكّد ولكنه ينوب عن غيره من باقي أنواع المصادر. ومن الأمثلة التي أوردها ابن منظور في هذا المضمار قول الراعي<sup>73</sup>:

كَهْدَاهِ كَسَرَ الرُّمَاهَ جَنَاحَهُ      يَدْعُو بِقَارَاعَةِ الطَّرِيقِ (هَدِيلَام)<sup>74</sup>

ذكر صاحب اللسان تنبّيه ابن بري (الهديل صوتَه)، وانتصاره على المصدر على تقدير يهدل (هديلاً)، لأن يدعو يدل عليه.<sup>75</sup>

<sup>71</sup> اللسان 2/237 س/4، والتنبيه والإيضاح 1/198.

<sup>72</sup> الأمثلة الثالثي أوردها ابن منظور الدالة على المصدر المتضمن معنى العامل يمكن مطالعتها في اللسان 2/574، واللسان 3/434 س/9، والتنبيه والإيضاح 2/63، واللسان 4/99 س/15، والتهذيب 15/80، واللسان 4/131 س/25 ونهاية 1/1، واللسان 6/18 س/15، واللسان 6/223 س/27، ونهاية 1/1، واللسان 4/356، واللسان 12/289 س/15، والتهذيب 12/448، واللسان 12/535 س/14، واللسان 14/422 س/8، واللسان 15/32 س/11، والتهذيب 3/108-109.

<sup>73</sup> هو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري (ت 90 هـ) لقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل. ينظر الأعلام 4/188.

<sup>74</sup> المشبه بالهدد الذي كسر جناحه هو رجل أخذ المصدق إبله بدليل قوله في البيت قبله:

أَخْلُوا حُمُولَتَهُ فَأَصْبَحَ قَاعِدًا      لَا يَسْتَطِيعُ عَنِ الدَّيَارِ حَوِيلًا  
يَدْعُو أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ دُونَهِ      حَرْقَ تَجْرُّ بِهِ الرَّيَاحُ ذُيُولًا

ينظر اللسان 3/434.

<sup>75</sup> المصدر نفسه 3/434 س/9، والتنبيه والإيضاح 2/63.

العامل فيه هو الفعل يدعوه، والهدهد طائر معروف وصوته هو هدهدته ويدعوه بمعنى يهدل.

ليحترز بها من الخطأ في التركيب".<sup>76</sup>

## ب. الصرف في لسان العرب

بعد تناول ما له علاقة بعلم النحو في معجم لسان العرب ، فإننا سنحاول الوقوف عند بعض الشواهد الخاصة بالصرف بوصفه علمًا يختص بالأسماء والأفعال التي يحدث فيها التصرف من بنية إلى أخرى ، ومنه ما ورد في شأن زيادة الهمزة التي عبر عنها القدماء بالألف : " وهي على ضربين : ألف الوصل وألف القطع . فكل ما ثبت في الوصل فهو ألف القطع ، وما لم يثبت فهو ألف وصل ، ولا تكون إلا زائدة ، وألف القطع قد تكون زائدة مثل ألف الاستفهام ، وقد تكون أصلية مثل أخذ و أمر"<sup>77</sup> ، والهمزة إذا رافقت ثلاثة أصول فهي زائدة في أول الكلمة وهذا يوافق قولهم : "إذا جاءت ثلاثة أحرف لا يشك في أنها من الأصول"<sup>78</sup>

وذكر صاحب اللسان في موضع آخر عند ما تناول بالشرح كلمة " ضَهِيَاً " ، فقال : "وضهيأ فعلاً، الهمزة زائدة كما زيدت في سُمَّاً وفي غُرْقَيَة البيض ، قال : ولا نعلم الهمزة زيدت غير أول إلا في هذه الأسماء ... قال ابن جنبي : امرأة ضَهِيَاً وزنها فعالة لقولهم في معناها ضَهِيَاً ، وأجاز أبو إسحاق في همزة ضَهِيَاً أن تكون أصلاً وتكون الياء هي الزائدة ، فعلى هذا تكون الكلمة قَعِيلَة ، وزهب في ذلك مذهب من الاشتقاد حسناً لولا شيء اعترضه ، وذلك أنه قال يقال ضاهيت زيداً و ضاهأت زيداً ، بالياء والهمزة"<sup>79</sup> . فصاحب اللسان اعتمد على هذه الآراء بعية شرح كلمة "ضَهِيَاً" ، والغاية الأساسية هي الفهم ، ومن ثم يأتي ببعض الشواهد من كلام العرب شعره ونشره قصد التأثيل لها ، ولهذا كان يلجأ لعلم الصرف لدفع الغموض والوقوف على المعنى الإجمالي للكلمة .

<sup>76</sup> مفتاح العلوم ص 53.

<sup>77</sup> اللسان 430/15 ( آ ).

<sup>78</sup> المنصف 100/1 ، وينظر شرح التصريف ص 238.

<sup>79</sup> اللسان 487/14 ( ضها ) .

وفي موضع آخر يورد صاحب اللسان ما نجده في اللغة: "النسبة والتنسب والنسب": القرابة<sup>80</sup>. ويعني في الاصطلاح إلحاقياء مشددة في آخر الاسم من الآباء أو البلاد أو الصناعة<sup>81</sup>.

والنسب إلى ما جاء على فعيلة نحو : عشية وتحية هو : عشوٰي وتحوٰي بحذف إحدى الياءين وقلب الأخرى واوا<sup>82</sup>. والسبب في ذلك أنهم يستثنون تتبع الياءات فيخفقون.<sup>83</sup>

أما مثال ما تغيرت فيه الحركة مع الحذف، ولا قياس له، قوله في النسب إلى الخريف: خَرْفِي وَخَرْفِي<sup>84</sup>، ومثال ما قلبت فيه الحركة الحرف معا النسب إلى هَدَأَة : هَدَوِي<sup>85</sup>، البدارية : بَدَوِي<sup>86</sup>، حَيَّة وَحَيَّوِي<sup>87</sup>، ومثله: قرية وَقَرَوِي<sup>88</sup>، ومنه ما تغيرت حركته مع الحرف والحدف في نحو: الشتاء، قالوا: شَتَوِي وَشَتَوِي<sup>89</sup>. ولعل ابن منظور حين اعتمد النحو والصرف في تفسير المعنى، قد رأى في هذين العلمين أهم وسيلة لتفسير المعنى، ولابد من الإشارة إلى أن النحاة قد اعتبروهما في المقام الأول مقاييسا لصفة استعمال اللغة؛ أما المعجميون فقد ذهبوا إلى أعمق من ذلك، إذ استعنوا بهما على تفسير المعنى، وإنهم بهذا الصنيع يساهمون إسهاما فعالا في توضيح معاني الشواهد المعتمدة في معاجمهم.

لقد وجد ابن منظور أمامه ثروة من الدراسات المعجمية والتحوية والصرفية فاستعان بها لإنجاز عمله الضخم (لسان العرب)، والحقيقة أن المعجم لا يمكن أن يستغني عن علوم اللسان العربي، فالمادة اللغوية التي يقدمها المعجمي تكون في صور نحوية وصرفية، وأن تكون فعلا ماضيا أو مضارعا مسندًا إلى ضمير فاعل، أو مسلطا على اسم منصوب مفعول به أو يقدم لنا اسمًا متصلًا بأداة التعريف، أو منكراً إذ اقتضى الأمر، وبعبارة أدق فإن المعجم يقدم المادة اللغوية في أشكال من التراكيب

<sup>80</sup> اللسان 755/1.

<sup>81</sup> ينظر المصدر نفسه 755/1.

<sup>82</sup> ينظر المصدر نفسه 490/15.

<sup>83</sup> ينظر الكتاب 344/4.

<sup>84</sup> ينظر اللسان 63/9.

<sup>85</sup> ينظر المصدر نفسه 181/1.

<sup>86</sup> ينظر المصدر نفسه 67/14.

<sup>87</sup> ينظر المصدر نفسه 220/14.

<sup>88</sup> ينظر المرجع نفسه 178/15.

<sup>89</sup> ينظر المصدر نفسه 421/14.

والتعابير، أي في أنساق نحوية وإن لم يصرّح بذلك، فالمصرّح به لدى المعجميين هو ذكر الوظائف النحوية الموقعة للألفاظ المراد شرحها بالفاعلية والمفعولية والحالية والبدالية والظرفية... فهذه كلها مواضع نحوية في عرف النحوة وهي نفسها وظائف دلالية لدى المعجميين.

وكثرت الرواية في المعاجم عن النحوة باختلاف مدارسهم ومذاهبهم، وذكر آرائهم واختلافاتهم الإعرابية وما يتبعها من تأويلات معنوية كما هو الشأن في لسان العرب، وهذه الميزة تكاد تكون مشتركة بين جلّ المعاجم العربية القديمة.

ومن هنا نخلص إلى أن علوم اللسان العربي تبيّن طريقة اللغة في تأدية المعنى، فلا يمكن أن يتصور هذه المعاجم بدون هذه العلوم إلا بفساد نظامها وتقليل دورها العلمي والتربوي.

## المصادر والمراجع

القرآن الكريم، برواية ورش، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1984.

د. الحديشي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، بغداد، مكتبة النهضة، د.ط، 1385هـ-1965م.

ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحرير د. مصطفى أحمد النحاس، القاهرة، مطبعة المدنى، ط.1، 1987.

الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط.6، 1984م.

الأمالي في المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية لأبي القاسم عبد الرحمن القاسم الزجاج، بيروت، دار الكتاب العربي، د.ط، د.س.

الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحرير د. مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط.4، 1982م.

بغية الوعاة في طبقات للغويين والنحوة لجلال الدين السيوطي، تحرير محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابلي وشركاه، 1964م.

البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، دار الفكر للجميع، د.ط، 1968م.

تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض محمد المزنفي الزبيدي، بيروت، مكتبة دار الحياة، د.ط، 1960م.

تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري، تح أحمد عبد الغفور عطال، بيروت، دار الملايين، د.ط، 1984م.

تقنيات التعريف بالمعاجم العربية المعاصرة: حلام الجيلالي، دمشق، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999م.

التكلملة لأبي علي الفارسي، تح د. حسن شادلي فرهود، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984م.

تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تح عبد الكريم العربي ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

حاشية الصبان للشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبطه وصححه وخرج شواهد إبراهيم شمس الدين، بيروت دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ط.1، 1997م.

الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي.

خصائص العربية والإعجاز القرآني في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية: أحمد شمبيه، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995م.

شرح الأشموني لألفية مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية مالك، تح عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث.

شرح التصريف لعمر بن ثابت الثمانيني، تح د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، الرياض، مكتبة الرشد، ط.1، 1994م.

شرح شافية ابن الحاجب لرثي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي النحوى، تح الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفازف ومحمد محى الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العلمية، 1975م.

شرح المفصل: موقف الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوى، بيروت، عالم الكتب.

- طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي، تحرير محمود محمد شاكر،  
القاهرة، مطبعة المدنى، 1974م.
- في أصول النحو: سعيد الأفغاني، جامعة دمشق، ط.3، 1963م.
- كتاب التعريفات للشريف الجرجاني، بيروت، دار الفكر، ط.1، 1997م.
- كتاب سيبويه، تحرير عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، ط.3، 1983م.
- كتاب عيون الأخبار لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، بيروت،  
دار الكتاب العربي (طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، 1925م).
- لسان العرب لابن منظور، بيروت، دار صادر، ط.3، 1994م.
- اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية: د. عبد اللطيف الصوفي، دمشق، طلاس  
للدراسات والترجمة والنشر، ط.1، 1986م.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: علي بن إسماعيل بن سيدة، تحرير مصطفى السقا  
والدكتور حسن النصار، طبعة الحلبي، ط.1، 1958م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلامة السيوطي، شرح وتعليق محمد جاد المولى  
بك ومحمد أبي الفضل إبراهيم وعلى محمد البحاوي، بيروت، منشورات المكتبة  
العصرية صيدا، 1987م.
- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث: د. محمد أحمد أبو الفرج،  
دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1966م.
- المعجم العربي نشأته وتطوره للدكتور نصار حسين، دار مصر للطباعة، ط.2،  
1968م.
- مفتاح العلوم للإمام أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكائي، تحرير  
نعيم زرزور، بيروت، دار الكتاب العلمية، ط.2، 1987م.
- المقدمة لابن خلدون، بيروت مطبعة محمد عبد الرحمن محمد لنشر القرآن الكريم  
والكتب الإسلامية.
- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوى لكتاب التصريف للإمام  
أبي عثمان المازني النحوى البصري، تحرير إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين،  
القاهرة، دار إحياء التراث القديم، ط.1، 1954م.

النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري بن الأثير، تج طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابلي وشركاه، ط.1، 1963م.



# الإنسانيات

المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية

## مدينة الجزائر: ميتروبول في تحول

علاوة عماره . زينب موساوي . سامية شرقى  
فوزي بودقة . مدنى صفر زيتون . نوره صمود  
طاهر باونى . العربي اشبعون . خولة طالب ابراهيمى  
شرiff بن فرقورة . كھینة جرّود . كريم واراس

### ذكرى

عبد الكبير الخطيبى. جون جاك دولوز و جيرمان تيون

### مقالات متعددة

خضر يانى و قويدر براهيمى. سليم واليكان. فتيحة تابتى-قويدرى

### مواقف بحث

محمد حيرش بغداد. أمنية أبوكراد و فانسون بيسون

، عروض لكتب

، القراءات

، عرض لمجلات